



أكد احتفاظ دول «التعاون» بحقها الأصلي في الدفاع عن نفسها واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مواطنيها والمقيمين فيها والحفاظ على سيادتها وأمنها

«الوزاري الخليجي»: تضامن مع السعودية ودعوة لتصنيف الحوثي «جماعة إرهابية»

- **أمن دول «التعاون» كل لا يتجزأ وأي اعتداء تتعرض له أي دولة عضو هو اعتداء مباشر على جميع الدول**
- **استعادة أمن الملاحة وحريتها وعودة الأوضاع في مضيق هرمز إلى ما كانت عليه قبل 28 فبراير**
- **مطالبة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بضمان التنفيذ الدقيق لحظر توريد الأسلحة إلى ميليشيا الحوثي**
- **الدعوة للعودة إلى مسار الحوار والدبلوماسية لتجاوز الأزمة الراهنة والحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها**

الأمّن في مضيق هرمز دون مسؤولية المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن، عن اتخاذ موقف حازم يكفل حماية أمن المنطقة واستقرارها، وضوء الممرات البحرية الدولية من أي ممارسات تهدد الأمن والسلام الإقليميين والدوليين. وبين البديوي أن أصحاب الجلالة والسوق قادة دول المجلس وجهوا، خلال لقائهم التشاوري التاسع عشر في جدة في أبريل 2026، بوضع أولويات مهمة لتعزيز التكامل بين دول المجلس، وتسريع العمل في المشاريع الخليجية المشتركة، وتطوير قدراتها على مواجهة الأزمات والتعامل مع التحديات وتحولها إلى فرص تسهم في رفع كفاءة اقتصادات دول المجلس، من خلال ترسيخ الترابط اللوجستي، ومشروع الربط المائي، وتوسعة قدرات الربط الكهربائي، ومشاريع الخزن الاستراتيجي، بالإضافة إلى موضوعات أخرى مهمة، بما يحقق تطاعات شعوبها نحو التنمية والاستقرار.

كما أكد أن الأمانة العامة قامت، خلال الفترة الماضية حتى اليوم، بالمتابعة الحثيثة مع دول المجلس، بالإضافة إلى عقد عدد من اجتماعات اللجان الوزارية والفنية المعنية بهذه الموضوعات، ومتابعة الخطوات المتبقية والأطر الزمنية، والبناء على نتائج الاجتماعات وورش العمل، وصولاً إلى استكمال تنفيذ التوجيهات السامية. وتضمن تعاون دول المجلس وجهود ممثلها في مختلف اللجان وفرق العمل، وما يقدمونه من إسهامات لدفع هذه الملفات إلى الأمام، مؤكداً أن مجلس التعاون كان ولا يزال شريكاً دولياً موثقاً به، حيث تواصل الأمانة العامة، بمباركة دول المجلس والشراكات الإقليمية والدولية، وفتح مجالات جديدة للتعاون، بما يخدم مصالح دول المجلس ويعزز حضورها وتأثيرها على الساحة الدولية.

تكامّل مجلس التعاون، وتكثيف التنسيق والتشاور بين دوله، والدفع بأولويات العمل المشتركة، بما يجسّد حرص قيادتها على ترسيخ مكانة مجلس التعاون، وضوء مكتسباته، وتعزيز قدرته على التعامل مع التحديات وخدمة مصالح دوله وشعبه». وشدد البديوي خلال كلمته على أن الاعتداءات الأثمة التي ترتكبها ميليشيا الحوثي الإرهابية ضد المملكة العربية السعودية تضعنا أمام سلوك إجرامي يعتمد لا يقيم وزناً لحرمة الدماء، ولا لسلامة المنشآت المدنية، ولا لعواقب التصعيد على أمن المنطقة واستقرارها. وجدّد إدانة هذه الاعتداءات السافرة، ورفض استمرار استفاد المقاتل والمراق المدني ومنشآت الطاقة، وترويع السكان وتعريض المسافرين والعاملين للخطر، مؤكداً أن إصرار هذه الميليشيا على تكرار جرائمها يستلزم تحركاً دولياً مؤثراً يوقف اعتداءاتها، ويحاسب المسؤولين عنها، ويمنع تدهورها للأمن والاستقرار. كما أعرب عن خالص الغراء والمواساة لأسر الشهداء وضحايا هذه الاعتداءات.

في السياق ذاته، أضاف الأمين العام في كلمته أنه لا يمكن إغفال ما تعرضت له دول مجلس التعاون من اعتداءات إيرانية متكررة، تمثل انتهاكاً صارخاً لمبادئها وسلامة أراضيها، وتهديداً مباشراً لأمنها واستقرارها، فضلاً عن الممارسات الإيرانية الخطيرة والمستمرة التي تستهدف أمنها والملاحة البحرية وسلامتها في مضيق هرمز، ومحاولات توظيف هذا الممر المائي الدولي الحيوي أداة للضغط والتهديد، بما يعرض حركة التجارة الدولية وإمدادات الطاقة العالمية لمخاطر جسيمة. وقال: «إننا إذ نجدد إدانتنا القاطعة لهذه الاعتداءات والممارسات غير المقبولة، فإننا نشدد على ضرورة التزام إيران بمبادئ التكامل بين دولنا، والأمم المتحدة، والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 2817، وضمان حرية الملاحة والعبور



وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر مترسدا وفد دولة الكويت المشارك بالدورة الـ 168 للمجلس الوزاري الخليجي في البحرين

الزباني، وحضور أصحاب السمو والمالي والسعادة وزراء خارجية دول مجلس التعاون. وترأس وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر وفد دولة الكويت المشارك في الاجتماع، وقالت «الخارجية» في بيان صحفي إنه تم خلال الاجتماع مناقشة سبل تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك بما يسهم في تحقيق المزيد من التكامل بين دول المجلس في مختلف المجالات. وذكرت أنه جرى خلال الاجتماع أيضا مناقشة تطورات المنطقة الراهنة وتداعياتها على المستويين الإقليمي والدولي، والتأكيد على أهمية استمرار التنسيق الخليجي على مختلف الأصعدة في ظل الظروف الدقيقة التي تمر بها المنطقة، انطلاقاً من وحدة المصير والتاريخ المشترك وتعزيزاً للجهود الرامية إلى مواجهة التحديات القائمة.

في مستهل كلمته، رفع الأمين العام لمجلس التعاون جزيل الشكر وعميق الامتنان لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، لما يوليه من رعاية واهتمام بمسيرة المجلس، وما تجسده توجيهاته من حرص على تعزيز التكامل بين دولنا، وقال: «إننا نعزّز بما تبدّله مملكة البحرين خلال رئاستها للدورة الحالية من جهود مخصصة لتعزيز

شعوبها، ويعرب عن دعمه لجهود الوساطة والمساعي الدبلوماسية التي تبذلها دول المنطقة والدول السفن التجارية وطواقمها، أو زرع الألغام، أو فرض رسوم أو قيود غير مشروعة على العبور، يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، ويعرض إمدادات الطاقة والغذاء والدواء والتجارة العالمية لمخاطر جسيمة. ويرفض المجلس أي محاولة لإخضاع حق المرور العابر لإذن مسبق أو مسارات مفروضة، بما يخالف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 والقانون الدولي العرفي، داعياً المنظمة البحرية الدولية إلى مواصلة الاضطلاع بمسؤولياتها في صون سلامة الملاحة وحماية البحارة. ويؤكد

من جانبه، أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي أن الأمانة العامة لمجلس التعاون، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، تواصلت جهودها الحثيثة لتنفيذ توجيهات قادة دول المجلس لتعزيز مشاريع التكامل الخليجي وقدرات دول المجلس على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية والاستقرار.

الوزاري الـ 168 لمجلس التعاون، في العاصمة البحرينية المنامة، برئاسة وزير خارجية البحرين، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، عبداللطيف بن راشد

على أن إغلاق هذه الممرات أو عرقلة الملاحة فيها، أو استهداف السفن التجارية ومثشتات مدنية ومواقع خدمية ومناطق سكنية وبغذات دبلوماسية، وأسفرت عن أضرار مادية كبيرة، وشكلت تهديداً لأمن المواطنين والمقيمين فيها وسلامتهم.

وحمل المجلس إيران المسؤولية الكاملة عن هذه الاعتداءات وتداعياتها، معرباً عن رفضه القاطع لجميع الادعاءات التي تطرحها إيران لتبريرها، وبطلب بالوقف الفوري وغير المشروط لجميع الاعتداءات والاستفزازات والتهديدات، والامتنال الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 2817 (2026). ودعا المجلس مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياتها في صون سلامة الملاحة وحماية البحارة. ويؤكد

حريتها، وعودة الأوضاع في مضيق هرمز إلى ما كانت عليه قبل يوم 28 فبراير 2026، وفقاً للقواعد ومبادئ القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، واتفاقية ترسيم الحدود البحرية والجرف القاري الموقع في 25 يوليو 1974 بين سلطنة عمان وإيران، واحترام سيادة الدول المشاطلة وحقوق الدول المعنية.

كذلك، دعا المجلس الوزاري الخليجي إلى العودة إلى مسار الحوار والدبلوماسية لتجاوز الأزمة الراهنة، والحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها وسلامة

الهاشمية، بصورة مباشرة أو من خلال وكلائها في المنطقة، والتي استهدفت منشآت مدنية ومواقع خدمية ومناطق سكنية وبغذات دبلوماسية، وأسفرت عن أضرار مادية كبيرة، وشكلت تهديداً لأمن المواطنين والمقيمين فيها وسلامتهم. وحمل المجلس إيران المسؤولية الكاملة عن هذه الاعتداءات وتداعياتها، معرباً عن رفضه القاطع لجميع الادعاءات التي تطرحها إيران لتبريرها، وبطلب بالوقف الفوري وغير المشروط لجميع الاعتداءات والاستفزازات والتهديدات، والامتنال الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 2817 (2026).

ودعا المجلس مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياتها في صون سلامة الملاحة وحماية البحارة. ويؤكد

حريتها، وعودة الأوضاع في مضيق هرمز إلى ما كانت عليه قبل يوم 28 فبراير 2026، وفقاً للقواعد ومبادئ القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، واتفاقية ترسيم الحدود البحرية والجرف القاري الموقع في 25 يوليو 1974 بين سلطنة عمان وإيران، واحترام سيادة الدول المشاطلة وحقوق الدول المعنية.

كذلك، دعا المجلس الوزاري الخليجي إلى العودة إلى مسار الحوار والدبلوماسية لتجاوز الأزمة الراهنة، والحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها وسلامة

داعياً مجلس الأمن، والدول دائمة العضوية فيه خاصة، إلى الاضطلاع بمسؤولياتها في حفظ السلم والأمن الدوليين، وإنفاذ قراراته، والتعامل مع حرية الملاحة البحرية والحوية بوصفها مصلحة دولية مشتركة لا تحتل الانتقائية.

كما دعا إلى تصنيف ميليشيا الحوثي جماعة إرهابية والتعامل معها أسوة بتهامات المنظمة الدولية مع الجماعات الإرهابية التي تهدد الأمن والسلم والتنمية والاستقرار، وذلك على دعم يمكنها من امتلاك الصواريخ والطائرات المسيرة.

ورحب المجلس بالبيان الرئاسي الذي اعتمدته مجلس الأمن الدولي بالتوافق في 15 الجاري، والذي أدان الاعتداءات الحوثية المناهضة والتصعيدية على المملكة العربية السعودية، بما فيها استهداف منشآت أرامكو، وأكد حقها في الدفاع عن نفسها وفقاً للقانون الدولي، وأدان الهجمات والتهديدات ضد الملاحة التجارية في البحر الأحمر وضيق باب المندب، وشدد على التنفيذ الكامل لحظر الأسلحة المفروض بموجب القرار 2216 (2015)، متفعلاً جهود منظمة البحرين بصفتها عضواً في مجلس الأمن في هذا الشأن، مؤكداً ضرورة التنفيذ الكامل لما ورد فيه.

كما أكد على سيادة الجمهورية اليمنية ووحدة أراضيها، ودعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية عبر الحوار والتفاهم، وفقاً للمرجعات الثلاث (مخرجات الحوار الوطني اليمني الشامل، والمبادرة الخليجية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة)، وبما يسهم في تحقيق تطاعات الشعب اليمني الشقيق إلى السلام والأمن والاستقرار.

من جهة أخرى، أدان المجلس الوزاري الخليجي في البيان الختامي استمرار الاعتداءات الإيرانية بالصواريخ والطائرات المسيرة على دول مجلس التعاون والمملكة الأردنية

المنامة – وكالات: أكد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي تضامن دول المجلس الكامل مع المملكة العربية السعودية ووقوفها صفاً واحداً إلى جانبها، ودعمها لجميع الإجراءات التي تتخذها لصون سيادتها وحماية أمنها ومصالحها، وشددوا على أن أمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ، وأن أي اعتداء تتعرض له أي دولة عضو هو اعتداء مباشر على جميع دول المجلس، وفقاً لاتفاقية الدفاع المشترك.

وشدد وزراء الخارجية، في البيان الختامي الصادر عن اجتماع المجلس الوزاري في دورته الـ 168 بالعاصمة البحرينية المنامة، احتفاظ دول المجلس بحقها الأصلي في الدفاع عن نفسها، فردياً وجمعياً، وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية مواطنيها والمقيمين فيها والحفاظ على سيادتها وأمنها واستقرارها ومصالحها.

وأدان المجلس الوزاري بأشد العبارات الاعتداءات المستمرة التي تشنها ميليشيا الحوثي الإرهابية على المملكة العربية السعودية، بما في ذلك استهداف الحرمين الشريفين والمناطق المحيطة بهما، ومهاجمة المطارات المدنية والمنشآت الحيوية، والتي أسفرت عن سقوط ضحايا وجرحى من المدنيين، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، معرباً عن خالص تعازيه لذوي الضحايا ومكتسباته للمصابين بالشقاء العاجل.

ودعا المجلس إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة بشأن اليمن والتمرد الحوثي، بما في ذلك القرار 2216 لسنة 2015 الصادر تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والقرار 2722 (2024) بشأن الاعتداءات على السفن في البحر الأحمر، مطالباً الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بضمان التنفيذ الدقيق لحظر توريد الأسلحة إلى ميليشيا الحوثي، المنصوص عليه في تلك القرارات،

البديوي: الاعتداءات الإيرانية طالت دول «التعاون» بأكثر من 7 آلاف صاروخ ومُسيّرة

المجلس يؤكد التوقف صفاً واحداً إلى جانب السعودية ودعمه لكل الإجراءات التي تتخذها لحماية أمنها وسيادتها وسلامة مواطنيها والمقيمين

الانسحاب الإسرائيلي الكامل، ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وبدء التعافي وإعادة الإعمار، وتوحيد غزة والضفة الغربية تحت مظلة السلطة الفلسطينية، ورفض أي محاولات للتجسير أو لتغيير الطابع القانوني والتاريخي للقدس، ودعم استمرار وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في أداء مهامها.

وفيما يخص الشأن السوري، ذكر البديوي أن مجلس التعاون يؤكد موقفه الثابت والداعم للسيدة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة أراضيها، وأهمية دعم الجهود الرامية إلى تعزيز أمنها واستقرارها، وتحقيق تطاعات الشعب السوري الشقيق في الأمن والتنمية والاستقرار، بما يسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفيما يتعلق بالأزمة الروسية – الأوكرانية، قال: إن مجلس التعاون يجدد تأكيداً على أهمية تغليب لغة الحوار والدبلوماسية في معالجة الأزمة، ودعم كافة الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي سلمي وشامل للأزمة، وفقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار.

كما بين أن مجلس التعاون يعزّز بما قدمته دول المجلس من إسهامات ملموسة في تخفيف التداعيات الإنسانية للأزمة، ومنها الوساطة الإماراتية التي أثمرت عن تبادل آلاف الأسرى بين الجانبين، والجهود السعودية التي تمثلت في استضافة محادثات جدة والرياض بين الأطراف الدولية الفلسطينية، والوساطة القطرية التي أعادت أكثر من مائة طفل إلى أيديهم، وهي جهود تجسد نهج دول المجلس السلمي وبناء الثقة بين الأطراف.

ومجالات الطاقة وغيرها، وذلك في إطار خطة العمل المشترك بين مجلس التعاون وروسيا الاتحادية للفترة 2023-2028، بما يسهم في تحقيق المصالح المشتركة، ويدعم مسارات التنمية والاستقرار لدى الجانبين، وفي ذات السياق، قد كان من المقرر له أن يتم ترسيب اجتماع فني مشترك في العاصمة الروسية موسكو في بين المختصين والمهنيين من الجانبين، وذلك بهدف بحث موضوعات التعاون المشترك ومناقشة أولويات ومبادرات ومقترحات الجانبين، إلا أن الظروف المؤسفة التي عصفت بالمنطقة حالت دون تنظيم ذلك الاجتماع في توقيته المستهدف، وسيتم إعادة التنسيق من أجل عقده تفصيلاً لحالات التعاون المنفق عليها في إطار خطة العمل.

وتمنى أن يشكل اجتماع الأمس فرصة لتعميق التشاور السياسي والأمني وتعزيز التنسيق والتعاون بين مجلس التعاون وروسيا الاتحادية، وعلى النحو الذي يسهم في تحقيق الأمن والسلام والتنمية والاستقرار في المنطقة والعالم. وذكر الأمين العام أن: القضية الفلسطينية تأتي في مقدمة أولويات مجلس التعاون، وفي هذا السياق نجدد موقفنا الثابت والداعم لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، كما نثمن مجلس التعاون موقف روسيا الاتحادية الثابت والداعم لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، واعتراقها بما منذ عام 1988، ونؤكد دعمنا لضرورة تثبيت وقف إطلاق النار في المجالات السياسية والتجارية والثقافية والعلنية والزراعية والصحية



وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي ووزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري سلطان بن سعد المريخي والسفير المتجول بوزارة الخارجية العمانية الشيخ عبدالعزيز الهنائي ووزير الخارجية السعودي صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان ووزير الخارجية البحريني د.عبداللطيف الزباني ووزير الدولة الإماراتي خليفة شامين المر في لقطة جماعية

وزير الخارجية بحث مع نظيره الروسي التطورات في المنطقة وتداعياتها على المستويين الإقليمي والدولي



وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر مع وزير خارجية روسيا الاتحادية سيرغي لافروف

المنامة – كونا: التقى وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر وزير خارجية روسيا الاتحادية الصديقة سيرغي لافروف، وذلك على هامش الاجتماع الوزاري المشترك التاسع للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وروسيا الاتحادية الذي عقد في مملكة البحرين الشقيقة.

وقالت «الخارجية»، في بيان صحفي، إنه جرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية التاريخية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات بالإضافة إلى مناقشة تطورات الأحداث الراهنة في المنطقة وتداعياتها على المستويين الإقليمي والدولي.

الملاحه في مضيق هرمز إلى ما هي أهمية التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 2817 (2026) الذي أدان بأشد العبارات الاعتداءات الإيرانية على دول المجلس والمملكة الأردنية الهاشمية، وطالب بالوقف الفوري لجميع الاعتداءات الإيرانية.

إلى جانب تهديد وكلائها للملاحه في باب المندب والبحر الأحمر، يمثل انتهاك للقواعد الدولية المنظمة للملاحه المضائق المستخدمة للملاحه الدولية، وتهديداً لأمن الطاقة والأمن الغذائي وسلاسل الإمداد العالمية، ويؤكد مجلس التعاون على ضرورة عودة حركة

آلاف صاروخ باليستي وطائرة مسيرة، استهدفت المطارات والموانئ ومحطات الكهرباء وتحلية المياه ومنشآت النفط والغاز، وأودت بحياة مدنيين أبرياء، وذلك في حرب لم تكن دول المجلس طرفاً فيها، بل بذلت قصارى جهدها لتجنب المنطقة تداعياتها الخطيرة، رغم ما تعرضت له من اعتداءات سافرة وانتهاكات لسيادتها وسلامة أراضيها، ولم تقتصر هذه الاعتداءات على الهجمات الإيرانية المباشرة، بل امتدت لتشمل اعتداءات ميليشيا الحوثي الإرهابية، التي صنعت هجماتها على المملكة العربية السعودية، مستهدفة المطارات والأعين المدنية ومنشآت الطاقة، ومن بينها الاعتداء الغاشم على مطار الملك خالد الدولي في الرياض في العاشر من أكتوبر الجاري، الذي أودى بحياة اثني عشر شخصاً من مواطنين ومقيمين من جنسيات مختلفة، وأصاب أكثر من ثلاثمائة آخرين، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

في السياق ذاته، أكد الأمين العام ووقوف مجلس التعاون صفاً واحداً إلى جانب المملكة العربية السعودية، وتضامنه الكامل معها، ودعمه لكل الإجراءات التي تتخذها لحماية أمنها وسيادتها وسلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها، كما يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم وراعي تجاه الاعتداءات التي تستهدف أمن المملكة واستقرارها، وإدانة ما تشكله من تهديد للسلم والأمن الإقليميين، وانتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار 2722.

وذكر البديوي أن إقدام إيران على تعطيل الملاحة في مضيق هرمز، الذي كان يعبره نحو خمس استهلاكاتها العالمي من النفط، ومساعيها لفرض قيود ورسوم على حق المرور

المنامة – وكالات: أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي أن دول مجلس التعاون تولي أهمية خاصة لتوطيد علاقاتها مع روسيا الاتحادية، انطلاقاً من المصالح المشتركة، والرغبة المتبادلة في الارتقاء بمستويات التعاون والتنسيق بين الجانبين، بما يفتح آفاقاً أرحب للشراكة الخليجية – الروسية. وجاء ذلك خلال انعقاد الاجتماع الوزاري المشترك التاسع للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون وروسيا الاتحادية، في العاصمة البحرينية المنامة، برئاسة وزير الخارجية بمملكة البحرين – رئيس الدورة الحالية – للمجلس الوزاري عبداللطيف بن راشد الزباني، وحضور أصحاب السمو والمالي والسعادة وزراء خارجية دول مجلس التعاون، ووزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف.

وقال الأمين العام، خلال كلمته: إن الاجتماع الوزاري المشترك يأتي في ظرف بالغ الدقة تمر به منطقتنا، تتعرض فيه دول مجلس التعاون لاعتداءات غير مسبوقة تمس أمنها وسيادتها، وتواجه فيه الملاحة البحرية وإمدادات الطاقة تهديدات مباشرة، الأمر الذي يضاعف أهمية الحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون وروسيا الاتحادية، وتكثيف التشاور والتنسيق بين الجانبين بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، بما يسهم في ترسيخ قواعد الأمن والاستقرار، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبين البديوي أن: في مقدمة التحديات الخطيرة التي تواجه منطقتنا، تأتي الاعتداءات الإيرانية التي تطلعت دول مجلس التعاون منذ الثامن والعشرين من فبراير 2026، بأكثر من سبعة